



بيان جمهورية مصر العربية
تلقيا السيدة الكيمائية / جيهان محمد السقا
مدير عام بوزارة الدولة لشئون البيئة
في الدورة الثامنة عشر لآعمال التنمية المستدامة
نيويورك 3 – 14 مايو 2010
الإطار العشري للاستهلاك والإنتاج المستدام

التاريخ: 7 مايو 2010

شكرا سيدي الرئيس وشكرا للسادة المحاضرين

أولا أهنيكم علي عضوية المكتب لهذه الدورة.

وأضم صوتي الى بيان سنغافورة بأسم مجموعة 77 والصين، كما أضم صوتي لبيان المجموعة العربية. وأضم صوتي لبيان ممثل تنزانيا نيابة عن المجموعة الأفريقية. سعت مصر الى إدراج السياسات المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدام في إدارة القطاعات المختلفة وقد تركزت الجهود على عدة قطاعات محددة هي الأكثر تأثيراً على تحقيق استدامة عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام وهي قطاعات الطاقة، الموارد المائية، التنمية الريفية والسياحة بالإضافة إلى ما يرتبط بذلك من قضايا إدارة النفايات والتعليم وأساليب العيش.

فيما يتعلق بمجال الطاقة، تركز السياسات المتبعة في:

✚ توفير إمدادات وخدمات الطاقة الحديثة لجميع المواطنين لا سيما في المناطق الريفية والنائية.

✚ تحسين كفاءة استخدام الطاقة مع التوسع في استخدام أنواع الوقود الأنظف وتكنولوجيا الطاقة المتجددة.

✚ تعزيز مشاريع إقامة شبكات الربط الكهربائي وشبكات الغاز الطبيعي بالإضافة الى الإدارة الاقتصادية لمرافق الطاقة.

✚ تشجيع الاستثمارات في مجالي التنقيب عن النفط والغاز وإنتاجهما واستخدام تكنولوجيا الإنتاج أنظف.

✚ تطوير النقل المستدام، بالإضافة الى تطوير وتنمية استخدام وسائل النقل العام لخفض استهلاكها من الطاقة وخفض الانبعاثات من قطاع النقل.

✚ العمل على بناء القدرات في مجال تصميم وتنفيذ مشروعات الطاقة المتجددة، وتصنيع معداتها.

فيما يتعلق بمجال الموارد المائية، فإن السياسات المتبعة تتضمن:

✚ اعتماد الإدارة المتكاملة للموارد المائية على نحو يراعي الأهداف والظروف الاقتصادية والاجتماعية.

✚ دعم الجهود المبذولة لتطوير موارد بديلة للمياه، وتطوير تكنولوجيا جديدة لإعادة تدوير واستخدام المياه. بالإضافة الى وضع مواصفات لطرق المعالجة لمياه الصرف الصحي ومعايير لاستخدام الأمن لها.

✚ تحسين كفاءة استخدام المياه عن طريق تشجيع استخدام المعدات المرشدة لاستخدام المياه مع دراسة إمكانات التوزيع العادل للموارد على القطاعات المختلفة خاصة في قطاعات الزراعة والصناعة.

✚ توعية الجمهور بمتطلبات الاستهلاك المستدام لموارد المياه مع تعزيز دور المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في تحقيق ذلك.

فيما يتعلق بمجال التنمية الريفية والتخفيف من حدة الفقر، فقد اعتمدت السياسة العامة علي:

✚ العمل علي تحسين البنية التحتية في الريف خاصة مرافق المياه، الطاقة والطرق بما في ذلك استخدام موارد الطاقة المتجددة.

✚ تحسين فرص الحصول على التعليم والخدمات الصحية والمياه والصرف الصحي في المناطق الريفية مع تحقيق التكافؤ بين الجنسين في عملية التنمية.

✚ تشجيع إنشاء الصناعات الصغيرة مع توفير خدمات التمويل لسكان الريف.
✚ تشجيع الممارسات الزراعية المستدامة خاصة في استخدام المياه والحد من استخدام الأسمدة والكيماويات.

في مجال التعليم وأساليب العيش المستدامة:

✚ دعم وضع استراتيجيات وبرامج وطنية للتعليم ومحو الأمية مع دعم تنفيذ الأهداف المتفق عليها دولياً في مجال التعليم.

✚ التوعية عبر وسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية بالحفاظ على الموارد البيئية.

✚ إدراج قضايا الاستهلاك والإنتاج المستدامين وأسلوب الحياة المستدامة في مناهج التعليم الرسمية.

فيما يتعلق بالسياحة المستدامة، فإن البرامج ذات الأولوية تتضمن:

✚ تطوير الإدارة المتكاملة للمناطق السياحية، مع تنفيذ برامج لبناء القدرات للعاملين في القطاع حول سبل تحقيق استدامة الأنشطة السياحية.

فيما يتعلق بالإدارة السليمة للمخلفات، تضمنت البرامج:

✚ إعادة الاستخدام والتدوير للنفايات من خلال تشجيع الاستثمار في هذا المجال ووضع مواصفات للإجراءات والطرق الخاصة بعمليات التدوير.
✚ تحويل المخلفات الزراعية إلى أسمدة وتشجيع استخدامها في الزراعة.

شكراً سيدي الرئيس